اليهود الفلسطينيون مجدداً في انسجام جنباً الى جنب مع العرب الفلسطينيين الذين هم أصحاب البلد الأصليون.

إنها المرة الأولى التي يصار فيها الى ايضاح الفارق بين اليهودية والصهيونية، في المقاومة الفلسطينية (إذا استثنينا الشيوعيين)؛وهذا ما حدا بـ«فتح» الى وضع فارق بين الاسرائيليين انفسهم، لكن ذلك لم يحصل بصورة آنية وتلقائية. ولم تتسم الطروحات بالوضوح الكافي في هذه المسألة. ففي تصريح أدلى به أحد قادة فتح في مطلع سنة ١٩٦٨ نوّه[٥١] بان المنظمات الفلسطينية التي تخوض النضال في الداخل انما تعمل لمنع الهجرة وتشجيع الهجرة المعاكسة... ولمنع المهاجرين من الارتباط بالأرض (الفلسطينية)... وخلق مناخ دائم من التوتر والقلق يرغم الصهيونيين على التحقق من استحالة الحياة في اسرائيل.

هذه الشعارات غاب عنها النزوع «الديمقراطي» الى التعايش.

هذا الغموض يعكسه التعديل الذي طرأ على الميثاق، في المجلس الوطني الفلسطيني الرابع، في مسألة «المستوطنين اليهود». ونعيد الى الأذهان ان الدورة المذكورة للمجلس الوطني عقدت في الوقت الذي كانت النقطة المركزية هي السيادة الفلسطينية ازاء البلدان العربية. ونذكر ايضاً ان فتح كانت تشكل أقلية وكانت منقسمة حول مسألة الدولة الديمقراطية. ويؤكد أبو اياد[٥٢] أن المناقشات الداخلية استمرت اكثر من سنة الى ان طرح بصورة علنية مشروع للدولة الديمقراطية.

ولا شك أن هذا الوضع يفسر الفارق القائم بين نص الميثاق وبين الموضوعات التي تبنّتها فتح بعد ذلك بعدة أشهر. وبالفعل فالمادة السادسة من الميثاق نصت على أن «اليهود الذين يقيمون اقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيين». وكانت المادة المقابلة في عام ١٩٦٤ (المادة السابعة) تقضي بأن «اليهود الذين هم من أصل فلسطيني يعتبرون فلسطينيين اذا كانوا راغبين بأن يلتزموا العيش بولاء وسلام في فلسطين». وكما هو واضح، فالصيغة الجديدة تحذف الالتزام «بالعيش بولاء وسلام»، وهو التحفظ الذي كان يقيم تمييزاً بين اليهود وسائر الفلسطينيين. غير أنها بقيت غامضة وقابلة للالتباس. اذا كان المقصود بتاريخ «الغزو الصهيوني» هو العام ١٩١٧، وهو ما تنص عليه وثائق اخرى صادرة عن المجلس، فانه لم يبق، او يكاد لا يبقى في عام ١٩٦٨ أيّ يهودي، من بين الذين يعيشون في اسرائيل، ينطبق عليه هذا المقياس؛ سيما وانه لا وجود لأي اشارة الى منشأ هؤلاء اليهود ــ على خلاف المادة الخامسةالتي تحدد العرب الفلسطينيين.

الفكرة التي سادت في الخارج، بعد ذلك، هي أن المادة السادسة المذكورة لا تعدو كونها استعادة لشعار الشقيري «فليُلقَ باليهود إلى البحر». لقد أدركت الدعاية الاسرائيلية، البالغة الذكاء، كيف تستغل هذه الفكرة ايما استغلال[٥٣].

وجاء المؤتمر الثالث لحركة فتح، بعدها بأشهر، ليحدد مفهوم الحركة بشأن